

هذا (1) Berthelery الاداري فهو الذي يضع هذه المبادئ - الى حد كبير - موضع التنفيذ ويحدد شروط تطبيقها « ويؤكد المعنى بعبارته المشهورة أن (القانون الدستوري يبين لنا كيف شيدت الآلة الحكومية أما القانون الاداري فيبين كيف تسير هذه الآلة وكيف تقوم كل قطعة منها بوظيفتها » . فالقانون الدستوري اذن هو المقدمة الضرورية للقانون الاداري وفيه يجد الاخير عناوين موضوعاته. ونظرة واحدة الى النصوص الدستورية (٢) تثبت هذه الحقيقة اذ أنها تسجل عادة الاسس التي يقوم عليها التنظيم السياسي للدولة ، تاركة للنصوص الادارية وضع التفاصيل والاجراءات العملية التي يقتضيها اعمال تلك الاسس واتفانها . وهكذا يكمل القانون الاداري القانون الدستوري ويجعل منه حقيقة حية . وليس أدل على ذلك من المثل الذي ساقه خاصا بحقوق الافراد الاساسية ، فان واضع أى دستور وان بالغوا فى الحرص على النص عليها وتعزيزها لا يجدون boorona مناصا من أن يفوضوا للقانون الادارى نصيبا كبيرا من السلطة كيما ينظم هذه الحقوق من الناحية العملية ويجعلها قابلة للاستقضاء ومصونة من العبث والاعتداء .